

نظرات في تعليم علم أصول الفقه

بقلم أ/ محامي مختار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله الأمين. أما بعد : إن تكوين المجتمعات القوية لا يتأتى إلا بتقوية أفراد هذه المجتمعات، تقويتهم في المجالات الحضارية كلّها : الروحية، والمادية. ولا شك أنّ وسائل اكتساب هذه القوة وسائل مبنية على الدراسة الواعية، والقواعد العلمية الثابتة. وكلّ ذلك مرسوم تحت أبواب فنون التربية والتعليم، التي لم ينفك العلماء - على اختلاف انتماءاتهم - يبحثون وينقبون على أنجع الطرق، وأقوم السبل في بناء الفرد القوي : عقليا، وعاطفيا، وبدنيا، لأنّ التشاغل عن هذا الواجب يعني الارتماء في التهلكة، وزوال الشوكة، وذهاب الذكر بعد الاشتهار.

وهذه محاولة تمّت بعد نظر، تُنبّه على أهم الشروط المنجحة لتدريس علم من أصعب العلوم الإسلامية، وأشوقها، ألا وهو علم أصول الفقه، أمّا صعوبته فراجعة لعدّة أسباب، منها ما يعود إلى طبيعة ذاته، ومنها ما يعود إلى طريقة عرضه في الكتب القديمة والحديثة، ومنها ما يعود إلى المعلّم والمتعلّم على السواء. أمّا كونه علما مُشوّقا فلأن علم أصول الفقه يمثل المنهج الذي يجب على المسلمين عامّة

والعلماء خاصة أن يلتزموا في عملية الاجتهاد، لا أقول الاجتهاد الفقهي فحسب، بل الاجتهاد في العلوم الإنسانية كلّها، فهو علم مبني على العقلانية أكثر من أيّ منهج تفكيري دجيل، وواقعي يستهدف أفعال المكلفين فيرسم لها أحكامها من خلال واقعها وما يكتنفه من أسباب وشروط وموانع، كما أنّه موضوعي مؤسس على قواعد ثابتة ثبات المسلّمات أو قريبا من ذلك⁽¹⁾

وانحصرت هذه الكلمة في عناصر هي :

- 1 - مرحلة تعاطي علم أصول الفقه في الماضي.
- 2 - علم أصول الفقه في المنظومة التربوية.
- 3 - علم أصول الفقه في المرحلة الجامعية (مرحلة التدرج).
- 4 - الحلول الممكنة لترشيد تعليم علم أصول الفقه.
- 5 - الخاتمة.

مرحلة تعاطي علم أصول الفقه في الماضي :

بالنظر إلى أقوال العلماء الذين اهتموا بالكتابة في هذا الموضوع، نجد أنّهم وضعوا هذا العلم في صنف الفروض الكفائية⁽²⁾، أي أنّ طالب العلم لا يباشر تعلّم هذا العلم إلّا بعد إتقانه العلوم التي هي فرض عين عليه، ويُفصّل حجّة الإسلام أبو حامد الغزالي هذه المسألة فيقول : "أمّا العلوم الشرعية، وهي المقصودة بالبيان، فهي محمودة كلّها، ولكن قد يلتبس بها ما يُظنّ أنّها شرعية وتكون مذمومة، فتتنقسم إلى الحمودة والمذمومة. أمّا الحمودة فلها أصول وفروع ومقدمات ومتممات، وهي أربعة أضرب :

الضرب الأول : الأصول - وهي أربعة : كتاب الله عزّ وجلّ، وسنة رسوله عليه السّلام، وإجماع الأئمة، وآثار الصّحابة. ... الخ

الضرب الثاني : الفروع - وهو ما فهم من هذه الأصول لا بموجب ألفاظها بل بمعان تنبّه له العقول فأتسع بسببها الفهم حتى فهم من اللفظ الملفوظ به غيره، كما فهم من قوله عليه السّلام : "لا يقضي القاضي وهو غضبان"⁽³⁾ أنّه لا يقضي إذا كان حاقنا أو جائعا أو متألما. معرض. ... الخ

الضرب الثالث : المقدمات - وهي التي تجري منه مجرى الآلات : كعلم اللّغة والنحو، فإنّهما آلة لعلم كتاب الله تعالى وسنة نبيّه صلّى الله عليه وسلّم، وليست اللّغة والنحو من العلوم الشرعية في أنفسهما، ولكن يلزم الخوض فيهما بسبب الشرع الخ

الضرب الرابع : المتممات - وذلك في علم القرآن، فإنّه ينقسم إلى ما يتعلّق باللفظ كتعلّم القراءات ومخارج الحروف، وإلى ما يتعلّق بأحكامه كمعرفة التّاسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والتّص والظاهر، وكيفية استعمال البعض منه مع البعض، وهو العلم الذي يسمّى أصول الفقه، ويتناول السّنة أيضا. وأمّا المتممات في الآثار والأخبار، فالعلم بالرجال وأسمائهم وأنسابهم، وأسماء الصّحابة وصفاتهم، والعلم بالعدالة في الرّواة، والعلم بأحوالهم ليميز الضعيف عن القوي، والعلم بأعمالهم ليميز المرسل عن المسند، وكذلك ما يتعلّق به.

فهذه هي العلوم الشرعية وكلّها محمودّة بل كلّها من فروع الكفايات⁽⁴⁾. فيمقتضى هذا التقسيم للعلوم الشرعية باعتبار التّكليف، يتأخّر تعلّم علوم أصول الفقه عن غيره من العلوم، إلّا أنّ هذا التأخّر لا يتعدّى المستوى النظري - أو قلّ المستوى الرسمي - أمّا من حيث الممارسة والطلب فإنّ أساسيات

هذا العلم تواجه الطالب في المراحل الأولى من الدراسة. وسبب ذلك أن علم أصول الفقه يستمد مادته من علوم أخرى، وهي : القرآن الكريم وما يتعلق به من علوم، ومن الحديث النبوي الشريف وما يتعلق به من علوم، ومن أصول الدين، ومن اللغة وفنونها.

ولا شك أن برامج التدريس في المراحل الأولى من الدراسة قديماً تبدأ بضروريات وأساسيات العلوم التي هي مادة أصول الفقه، يقول أبو بكر بن العربي المعافري في عواصمه : "والذي يجب على الولي في الصبي المسلم - كان أباً أو وصياً أو حاضناً أو الإمام - إذا عقل أن يلقنه الإيمان، ويعلمه الكتابة، والحساب، ويحفظه أشعار العرب العاربة، ويعرفه العوامل في الإعراب وشيئا من التصريف، ثم يحفظه إذا استقل واشتد في العشر الثاني كتاب الله - وهو وسط بيننا وبين أهل المشرق - ثم يحفظه أصول سنن الرسول، وهي نحو من ألفي حديث في الأبواب تضمنها البخاري ومسلم، هي عماد الدين، ويأخذ هو ذلك نفسه بعلوم القرآن ومعاني كلماته ..."(5)

فإذا كان الأمر كذلك فلا يتناول أحد علم أصول الفقه ما لم يتقن مواده الأصلية التي منها المستمد وعليها تُبنى القواعد.

أصول الفقه في المنظومة التربوية:

إن أول مرحلة يُدرّس فيها هذا العلم هي السنة الأولى من المرحلة الثانوية، يتلقى فيها التلميذ معنى أصول الفقه ونشأته وأهميته، ثم الأحكام التكليفية، ثم الأدلة الإجمالية : الكتاب والسنة والإجماع والقياس . تُعطى هذه المادة بأسلوب بسيط مقتضب، لا يتعدى الحجم الساعي فيها ست (06) ساعات. وهذه الحصيلة

الزهدية يتابع تلاميذ شعبة الآداب والعلوم الشرعية باقي أبواب أصول الفقه في السنة الثانية والثالثة بالأسلوب نفسه، والظروف نفسها، إلا في الحجم الساعي ففي السنة الثانية ثلاث عشرة (13) ساعة، وفي السنة الثالثة إحدى عشرة (11) ساعة. فالحقيقة أنّ ما يأخذ التلميذ في هذه المرحلة لا يعدو أن يكون فكرة عامّة لعلم أصول الفقه يكتنفها غموض كبير يحول بين تحصيل التلميذ لمادّة أصول الفقه وبين وعيه لوظائف هذا العلم في المسالك العلمية والتطبيقات الحياتية الواقعية.

علم أصول الفقه في المراحل الجامعية (مرحلة التدرج)

يفترض من الطالب في هذه المرحلة أن يكون على قدر مقبول من المعارف اللغوية والشرعية، ومن ثمّ تبدأ رحلته المعرفية في التخصص العلمي، حيث يعمّق معارفه العلمية، ويركّز على فنون تخصصه، فإذا عاد إلى فصول هذا العلم لا يعود إليها عودة المبتدئ خالي الذهن من أبحاثها، وإنّما يعود إليها وقد استحضر تلك الصّورة المتكاملة عن هذا العلم، وإن كانت غير مفصّلة تفصيل الجزئيات فيها. غير أنّ الواقع يثبت عكس ذلك، فإنّ الصبغة العامة على الطلبة أُنجاه هذا العلم استصعابه، واستغراب مصطلحاته، ويظهر هذا بوضوح في الموادّ التطبيقية لهذا العلم، كمادّة تفسير آيات الأحكام، ومادّة شرح أحاديث الأحكام، ومادّة الفقه المقارن، ... ففي هذه الموادّ تتجلى المنهجية الأصولية في فهم الخطاب، والتدرج في عملية الاستنباط، ودفع التعارض الواقع في ذهن الطالب. أقول نتيجة هذه الصعوبة، وهذه الغربة التي يجدها الطلّبة في هذا الفن يلجأ الأستاذ إلى أن يبدأ مع الطلبة أبحاث علم أصول الفقه من بدايتها واضعاً في ذهنه أنّ من أمامه لم يسبق له دراسة هذا العلم على الإطلاق، فيبذل طاقته لتبسيط المعاني إلى حدّ الخروج عن

المستوى المطلوب في هذه المرحلة الجامعية. وأعظم ما يحققه الأستاذ مع طلبته - نتيجة هذه الحالة - أن يُمكنهم من فهم لغة الأصوليين المحدثين في مصنف من مصنفاتهم المعاصرة، كأصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي، أو أصول الفقه للدكتور بدران أبو العينين بدران، أو أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاّف ... ولذلك نجد الأعمال التطبيقية التي ينجزها الطلبة لا تخرج مراجعها عن هذه المصنّفات، فإنهم لا يعرفون المصادر القديمة إلاّ من خلال هوامش الكتب المحدثّة أو من خلال محاضرة الأستاذ، ولا أكون مغاليا إن قلت أن معظم المتخرجين من شعبة فقه وأصول - في كليتنا هذه - لم تكن حل عيونهم برؤية سطور الرسالة للإمام الشافعي رحمه الله عليه، ولم تتصفح أيديهم أوراقها.

هذه حالة هذا العلم الشريف⁽⁶⁾ بيننا، ولا أظن أن هناك من السادة الأساتذة من يخالفني في إدراك ضعف مستوى الطلبة في هذا الفن، مع أننا أقمنا له تخصصا في مرحلة التدرج، وما بعد التدرج. هذا هو الضعف فكيف تقويته؟ وهذه هي العلة فكيف إزالتها؟

الحلول الممكنة لترشيد تعليم علم أصول الفقه

لترشيد العملية التعليمية لهذا العلم ينبغي التنبيه إلى أمور هي :

أولا : التركيز على اللغة العربية وفنونها

فبلسان العرب نزل القرآن الكريم، وبه خاطب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - العالمين ودعاهم إلى الإسلام، وبهذا اللسان تجاوب معه الصحابة الكرام - رضي الله عنهم -. فبمادة هذه اللغة جاءت الأوامر والنواهي، واحتمل عدد منها وجوه متغايرة، فجاء الأمر المحتمل للوجوب، والاستحباب، والإرشاد، والتهديد،

والإعجاز، والدعاء، وغير ذلك، وجاء النهي المحتمل للتحريم، والكراهة، والإباحة، والإرشاد، والدعاء، وبيان العاقبة، واليأس، وغير ذلك. ولا يُعرف الفرق بين هذه الدلالات إلا بمعرفة اللغة العربية، أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن "ابن بنت الشافعي - رحمه الله تعالى - قال : سمعت أبي يقول : أقام الشافعي علم العربية وآيام الناس عشرين سنة. فقلنا له في هذا. فقال : ما أردت بها إلا الاستعانة للفقهاء»، وأخرج أيضا عن إبراهيم الحربي قال : "من تكلم في الفقه بغير لغة تكلم بلسان قصير." (7)

ولحاجة المجتهدين إلى إدراك اللغة العربية كإدراك الصحابة - رضي الله عنهم - لها أيام التزليل اشترط العلماء لتفسير النصوص القرآنية والحديثية الملكة اللغوية التي لا يمكن بدونها التمييز بين صريح الكلام وظاهره، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه (8). وفي هذا الموضوع اشترط الإمام الشاطبي في الموافقات أن تكون هذه الملكة اللغوية عند المجتهد كملكة أئمة اللغة، فقال : " فلا بد من أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها، كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والجزمي، والمازني، ومن سواهم. وقد قال الجزمي: أنا منذ ثلاثين سنة أفني الناس من كتاب سيبويه" (9)

ثانيا : التركيز على مادة علوم القرآن

لا يرتاب الدارس لمادة علوم القرآن في أن معظم مباحث هذا الفن تتقاطع مع علم أصول الفقه، وأحيانا يتداخل الفنان حتى يصيران مادة واحدة، مثل المحكم والمتشابه، والعام والخاص، والمحمل والمبين، والتاسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيّد، والمنطوق والمفهوم، والحقيقة والمجاز، وغير ذلك مما هو من الدراسات القرآنية، وهي ذاتها أبواب أصول الفقه. نعم إن مثل هذه الأبواب تؤخذ في أصول الفقه من

جهة التأسيس والتفعيد، أما في علوم القرآن فتُدرس كعينات نموذجية لوجود جملة من الآيات القرآنية تحت هذه الأبواب. والتركيز على هذه العينات النموذجية تُعطي الطالب فرصة التعامل مع لغة القرآن الكريم في قواعدها الأساسية، فيتحصل له مع طول الممارسة صورة واضحة في ذهنه ينسج على منوالها في غيرها من الآيات البينات.

ثالثا : التركيز على مادة علوم الحديث

إنَّ السَّنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية بعد كتاب الله تعالى، ولا يحذف طالب العلم في فن أصول الفقه حتى يأخذ بقسط وافر من علوم السَّنة النبوية المطهَّرة، ولقد ذُكر سابقا أنَّ الطلبة في بداية دراستهم لفن أصول الفقه يجدون صعوبة بالغة الأهمية، وإني أجزم التوكيد على أنَّهم أشدَّ غربة في ملدة علوم الحديث، وأكثر تيهًا مع مصطلحات الحديث، ولا يُتصور أن يتخصص الطالب في مادة أصول الفقه وهو لم يحسن إدراك التصورات العامة والأبواب الكبرى في مادة علوم السَّنة.

فباب السنة من علم أصول الفقه يحمل مصطلحات متشابهة مع تلك الموجودة في أبواب علوم السَّنة، ولا تختلف إلا من جهة الاعتبار أو الإطلاق والتقييد، كالمرسل مثلا هو عند الفقهاء أوسع منه عند المحدثين. ولا أريد في هذه العجالة إلا التنبيه على التركيز في تدريس هذه المادة الجليلة تركيزا يذلل فهم مادة أصول الفقه في نهاية المطاف.

رابعا : التدرج في تدريس علم أصول الفقه

إن المنهجية السليمة لتدريس العلوم ما كانت مراعية في سيرها التدرج في تأسيس المعارف، فتبدأ بتلقين المفاهيم العامة للعلم قبل دقائقها، وإن كانت النظرية

الخلدونية⁽¹⁰⁾ تقترح ثلاث مراحل لكل علم، وهي الأسلم في صورتها النموذجية، غير أننا يمكن أن نختار مرحلتين على أقل تقدير عند ابن خلدون لمن يتيسر له ذلك، آخذين بعين الاعتبار المرحلة الثانوية على أنها يمكن أن تكون المرحلة الابتدائية في هذا العلم.

أما المرحلة الثانية - وهي الأولى بالنسبة لطالب الجامعة - تشمل الجذع المشترك. تُدرّس فيها أهم الأبواب في علم أصول الفقه بصورة مختصرة ومتكاملة، بحيث يحصل للطالب صورة صحيحة لعلم أصول الفقه وإن كانت غير دقيقة. ومادة هذه المرحلة تتمثل في الأبواب التالية :

- باب الأحكام ومتعلقاتها.

- باب الأدلة الإجمالية.

- باب دلالات الألفاظ ومتعلقاتها.

- باب الاجتهاد ومتعلقاته.

أما المرحلة الثالثة - وهي الثانية بالنسبة لطالب الجامعة - فتوزع على سنوات التخصص الثلاثة الباقية، توزع فيها أبواب علم أصول الفقه، بحيث لا يعود إليها الطالب إلا بتعميق المعلومات حتى تحصل له الملكة الخاصة بهذا الفن في نهاية التخصص.

خامسا : الاهتمام بالتخصص التطبيقية

إن العلوم والمعارف لن تسخر في ذهن الطالب حتى يتعامل معها تعامل الحرفي مع حرفته، وهذا دأب الصناعات كلها، ولهذا كان لزاما على المعلمين أن يهتموا بالجوانب التطبيقية أيما اهتمام، حتى تنتقل معارفهم إلى طلبتهم، وتحقق عندهم الوراثة المعرفية. وعلم أصول الفقه وإن كان ينطلق من قواعد علمية عديدة

تتعامل مع التجريد، إلا أنه علم لا تفتح غوامضه للطلبة إلا بالممارسة والمعلودة في حصص تطبيقية عملية يتقرب فيها الطالب من أستاذه، ويُمكن فيها من التصرف في مادة هذا الفن بالقراءة والتلخيص والشرح ...

وهذا الاهتمام بالحصص التطبيقية ينبغي أن يكون من جهات ثلاث:

1 - طريقة تناول المعلومات.

2 - طريقة سير الحصّة.

3 - مدّة الحصّة وعدد الطلبة في كلّ فوج.

طريقة تناول المعلومات:

أنّ الحصّة التطبيقية يرجى منها أن تُعمّق للطالب معلوماته التي تناولها في حصّة المحاضرة، وذلك بإعادة المعلومات المدروسة مع الأستاذ المطبق بطريقة أكثر حوارية، ويتحمّل فيها الطالب عناء البحث في المراجع والمصادر، مع ترشيد الأستاذ له في هذه العملية التعليمية. ومن أهم ما ييسر للطلاب عملية البحث عن مبتغاه هو إرشاده إلى كيفية التعامل مع المصادر الأساسية لفن أصول الفقه، فلا ينبغي الوقوف بالطلاب مع المراجع الحديثة، بل لابد من تقريب المصادر القديمة له، وشرح أسلوها، وفكّ رموزها، وهذا ما يسمّى بالدراسة النصّية لأهمّات الكتب في هذا الفن.

تحدد عناصر الدرس حسب البرنامج المطلوب دراسته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختيار مصدر لكلّ عنصر من عناصر الدرس، مقاييس اختيار المصدر ترجع إلى طبيعة العنصر المدروس، كأن يكون المصدر تناول المسألة تناولاً عميقاً، أو يمثل مذهباً علمياً خاصاً ... ويكون هذا العنصر المدروس في هذا المصدر بمثابة النموذج لدراسة هذا الكتاب بأكمله، بحيث يتعرف الطالب على المؤلّف، وعلى

طريقة تأليفه في هذا الكتاب، أخذ عينات من مصطلحات هذا الفن عند هذا المؤلف والتعرف على مذهبه الفقهي ...

ويحسن أن تقوم هيئة الترجمة في مادة أصول الفقه بوضع قائمة للمصادر الأصولية، ترتب على حسب عناصر البرامج لكل سنة دراسية، بحيث تكون عوناً للأستاذ والطالب في ذلك.

طريقة سير الحصّة:

الحصّة التطبيقية لا يقوم فيها الأستاذ مقام الخطيب والمحاضر، بل عليه أن يقوم مقام الموجه والمرشد، فيتحرر من أوراقه ومذكراته، ويجعل قاعة الدراسة مجالا رحبا يتحرك فيه وفق ما تقتضيه ضرورة التوجيه، وربما ينتقل الدرس إلى أجنحة المكتبة، أو إلى المخابر إذا اقتضت المصلحة العلمية ذلك بالاتفاق مع مسؤولي هذه الفضاءات العلمية.

ينبغي أن يكون صاحب المبادرة والسؤال الطالب، إذ هو المحتاج إلى التوضيح والاستفهام، وهو الطالب بالتلخيص والاستنتاج، ووظيفة الأستاذ في هذه العملية التوجيه والشرح لما يقتضيه المقام.

ليس بالضرورة أن يأتي الطالب بعمله النهائي في حصّة التطبيق، بل المطلوب منه القراءة المسبقة للموضوع، وأن يكون جاهزا للتعامل مع الموضوع بسطاً واستفهاماً. وبعد تلقيه التوجيهات اللازمة ينجز عمله النهائي في أوراق خاصة بذلك.

عدد الطلبة ومدة الحصّة:

لا شك أن من أهم الأسباب التي تعرقل السير الحسن للحصّة التطبيق مع عدد هائل من الطلبة في الوقت نفسه، ولقد تجاوزت بعض الأفواج المائة طالب -

سنة 2001/200م، الجذع المشترك - . وفي هذه الحالة يغيب مفهوم التطبيق عن الحصة، وتتحول الحصة إلى محاضرة، سواء ألقاها الأستاذ أو ألقاها الطلبة، ولهذا ينبغي النظر لهذه المشكلة بجدية. إن الحصة التطبيقية التي يُنتظر أن تعطي ثمارها هي التي يمكن للأستاذ أن يتابع طلبته فيها بكل وعي، يقف عند كل طالب أحسب إلى توجيهه، يأخذ بأيديهم، ويزيل عنهم ما يعيقهم عن عملية الفهم، وربما جلس في وسطهم كأحدهم، يكلمهم في جزئيات أعمالهم حتى يفهموا ما هو مطلوب منهم عمله فينسجوا على منواله.

أما مدة الحصة، فينبغي أن تكون ذات مردود علمي مقبول، فتتغير بتغير عدد الطلبة، وطبيعة الموضوع المدروس. وعلى العموم إذا نزل عدد الطلبة إلى عشرة طلاب لكل فوج، فتكون ساعة كاملة لكل حصة مقبولة للإفادة والاستفادة.

الخاتمة:

أخيرا أقول : إن الغاية من تدريس علم أصول الفقه في الجامعات هو تخريج فقهاء ومفكرين ملتزمين بالمرجعية الإسلامية في بعدها العلمي، وهذه النماذج البشرية لا تتأني إلا بمنهجية إعدادية علمية وواقعية، علمية تتجاوب مع المقاييس الدقيقة في تحصيل هذا العلم، وواقعية تتفاعل مع الواقع لتزيل النصوص الشرعية على أفعال المكلفين تزيلا صحيحا، من غير تفريط، فيقع التعطيل، ومن غير إفراط، فيقع تحميل ما لا يُحتمل.

والله أعلم بالصواب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الهوامش

- ¹ -إن الاختلاف الواقع بين العلماء في بعض هذه القواعد لا يرجع إلى نزعة ذاتية، بل إلى نظرات علمية هي مسلّمة من هذه الجهة، وإن لم تكن مسلّمة من جهة الصّحة والخطأ.
- 2-لقد درج العلماء على تقسيم العلوم من حيث الوجوب : إلى ما هي واجبة التعلّم على كلّ مسلم، وإلى ما هي واجبة التعلّم على مجموع الأمة . انظر مثلاً الرسالة للإمام الشافعي ص: 357، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ج : 1، ص : 43.
- 3-قال العراقي : "متفق عليه من حديث أبي بكر"
- 4-إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، وهامشه تخريج أحاديثه للحافظ العراقي،(بيروت، مط : دار الفكر، ط 1 ، سنة : 1395هـ/1975م)، مج : 1 ، ج : 1 ، ص : 28 - 30.
- 5-العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي، تحق: عمار طالي، تحت عنوان : آراء أبي بكر بن العربي الكلامية، (الجزائر، مط: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط: 2 ، سنة : 1981م)، ج : 2 ، ص : 496.
- 6-علم أصول الفقه شريف لشرف موضوعه، ولشرف غايته.
- 7-الفقيه والمتفقه، الحافظ الخطيب البغدادي، تصحيح إسماعيل الأنصاري، مط: المكتبة العلمية، دت، ج : 2، ص : 22.
- 8-ينظر : المستصفى للغزالي، ج: 2 ص: 352، والموافقات للشاطبي، ج: 4 ، ص : 61 ، والرسالة الشافعي، فقرة 173 - 178، ص : 51.
- 9-الموافقات في أصول الأحكام، الإمام أبو إسحاق الشاطبي، تعليق محمد حسنين مخلوف، (بيروت، مط : دار الفكر، دت) ج : 4 ، ص : 60.
- 10-ينظر مقدمة ابن خلدون، (بيروت، مط : دار العودة، دت)، ص : 444 .

قائمة المصادر والمراجع :

- آداب المعلمين، محمد بن سحنون، تحقيق : عبد الأمير شمس الدين، ضمن رسالة : الفكر التربوي عند ابن سحنون والقابسي، مط: دار اقرأ، بيروت، ط : 1 ، سنة : 1405هـ/1985م.
- الأخلاق عند الغزالي، زكي مبارك، مط : منشورات الكتب العلمية، بيروت، دت.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، وبهامشه تفريغ الحافظ العراقي، مط : دار الفكر، بيروت، ط : 1 ، سنة : 1395هـ/1975م.
- تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، بدر الدين بن جماعة، تحقيق : عبد الأمير شمس الدين، ضمن رسالة : المذهب التربوي عند ابن جماعة، مط: دار اقرأ، بيروت، ط : 1 ، سنة : 1404هـ/1984م.
- العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي، تحقيق: عمار طالبي، ضمن رسالته : آراء أبي بكر بن العربي الكلامية، مط : الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، الجزائر، ط : 2 ، سنة : 1981م.
- الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد الخطيب البغدادي، تحقيق : إسماعيل الأنصاري، مط : المكتبة العلمية، دت .
- المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين، أبو الحسن علي بن محمد القابسي، تحقيق : عبد الأمير شمس الدين، ضمن رسالة : الفكر التربوي عند ابن سحنون والقابسي، مط: دار اقرأ، بيروت، ط : 1 ، سنة : 1405هـ/1985م.
- المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، مط : دار العودة، دت .
- الموافقات في أصول الأحكام، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، تعليق محمد الخضر الحسين ومحمد حسنين مخلوف، مط : دار الفكر، سنة : 1341هـ.

الوثائق والنشرات :

- البرامج الرسمية لمادة العلوم الإسلامية في وزارة التربية والتكوين.
- البرامج الرسمية للمواد الشرعية بقسم العلوم الإسلامية في وزارة التعليم العالي.